محاسبة التضخم
حالة واقعية من الأردن

د. محمد مجيد سليم *

ملخص

Inflation Accounting

A case Study From Jordan

This Study deals with accounting data in the Jordanian Electricity Authority which applies the traditional system of accounting. It evaluates the result of adjusting the historical cost and the effect of inflation on the accounting data. The Study tackles the General Price Level Adjustment Method and the current value accounting method, then adjusts the financial data published by the Authority during 1988 - 1992 according to the index of living cost published by the Jordanian Central Bank.

The adjustment was applied on the sales, other revenues, constant assets, the stock, expenditures (excluding consumption), the remaining assets and long term loans.

The Study concluded that the monetary assets effectuated in losses for the Authority, while keeping monetary short or long liabilities achieve profits matching with the volume of liabilities.

The Study also recommended furthering researches in this field, to improve the Jordanian and Arab financial data, so as to assist in raising the efficiency and appropriateness of the decisions.

* جامعة العلوم التطبيقية – الأردن.

مقدمة

يؤدى الارتفاع فى المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية ، وتطلق على هذه الظاهرة بالتضخم وقد أصبحت هذه الظاهرة سمة عالمية ، وبما أن المحاسبة تستخدم نظام التكلفة التاريخية فى قياس الأداء الاقتصادى للوحدة الاقتصادية ، فيبدو من المعقول أن نفترض أن هذه الأرقام التى تنتجها الأنظمة المحاسبية التقليدية لا تعبر عن الوضع الاقتصادى الحقيقى للوحدة ، ومع تزايد معدلات التضخم فى العالم بصورة عامة وفى الأقطار العربية بصورة خاصة ارتفعت الكثير من الأصوات المطالبة بتطبيق محاسبة التضخم (Chambers, Edwards, Revsin, Sterling, McGee, Burton محجوب [١] ، العادلى [٢] ، شركس [٣] ، آل هاشم [٤] ، مطر [١٠] ، وآخرون) ، كما تدخلت المنظمات المهنية وألزمت بعض المشروعات من أحجام معينة بإعداد قوائمها المالية معدلة حسب الأسعار الجارية (عبد الله [٥]) كذلك قامت العديد من الدول بإصدار تعليمات لتعديل المعلومات المحاسبية لتعكس القوة الشرائية للوحدة النقدية (شركس [٣]) ، والأقطار العربية تعرضت معظمها إلى موجات عالية من التضخم ويظهر التقرير الاقتصادى العربى الموحد [٦] أن معدلات التضخم مقاسة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك كانت عالية جداً فى الدول العربية إذ وصلت إلى حوالى ٨٢٪ فى بلدان مثل السودان والصومال.

التضخم فى الأردن :

تعرض الأردن لموجة من التضخم تفاقمت منذ عام ١٩٨٧ وإلى الآن ، وتشير الأرقام الإحصائية التى ينشرها البنك المركزى الأردنى ، أن الأرقام القياسية للأسعار ذات اتجاه تصاعدى بشكل عام ، كما يظهر ذلك فى الجدول رقم (١) ، ويعزى الارتفاع فى الأسعار القياسية لعدة أسباب منها :

١ – ارتفاع أسعار المستوردات من دول المنشأ.

٢ – توقف الدولة عن دعم بعض الموارد الأساسية وتقليل الدعم عن البعض الآخر.

٣ – اتخاذ اجراءات جمركية فى نهاية عام ١٩٨٩ من أجل الإصلاح الضريبى وزيادة الاعتماد على الإيرادات المحلية.

٤ – انخفاض سعر الصرف للدينار الأردنى وخاصة فى عام ١٩٨٨ و ١٩٨٩.

الأرقام القياسية :

إن النقود تستخدم فى المحاسبة للتعبير عن القيم التبادلية للمواد أو الاستخدامات ، بمعنى أن قيم الوحدات النقدية تعبير عن المواد والخدمات التى يمكن الحصول عليها عند المبادلة وقيمة النقود كأى سلعة أخرى يمكن أن تتغير من وقت لآخر ، ولو أردنا أن نقيس التغيير فى الوحدات النقدية فإن ذلك يتطلب وجود سوق حرة كما يقترح ذلك حسنين [٩] يتم فيه تبادل الوحدات النقدية لسنوات مختلفة بعضها ببعض ، ولكن من الطبيعى أنه لاوجود لمثل هذه السوق فى أى مكان بالعالم ، ولكن لعدم وجود مثل هذا القياس المباشر لقيمة التغيير فى وحدات النقود لذا يلجأ المحاسب إلى طريقة غير مباشرة وتكون مقبولة لقياس هذا التغيير ، وهذه الطريقة هى نسبة التبادل بين الوحدة النقدية وبين السلع والخدمات التى تستطيع أن تحصل عليها خلال فترات زمنية محدودة ، وهذا ما يطلق عليه الرقم القياسى لمستوى الأسعار ، وهو بالتالى قياس غير مباشر للتغيير فى القوى الشرائية للنقود.

وقد تم اقتراح العديد من الأرقام القياسية التى يمكن استخدامها فى المحاسبة وهى :

١ – الأرقام القياسية المتخصصة Special Price Indexes

٢ – الأرقام القياسية لأسعار الجملة Whole Sale Price Indexes

٣ – الرقم القياسى الضمنى للانتاج الاجمالى GNP Implicit Price

٤ – الرقم القياسى لأسعار السلع الاستهلاكية Consumer Price Index

ولسنا هنا فى مجال المقارنة بين مزايا وعيوب كل طريقة ، ولكن معظم الكتاب فى مجال محاسبة التضخم بما فيهم جمعية المحاسبين الأمريكية أيدوا استخدام الرقم القياسى لأسعار المستهلك ، ويورد د . حسنين أهم فوائد استخدام هذا الرقم القياسى بما يلى :

١ – إن هذا القياس أصبح معروفاً وعاماً للتعبير عن التغيير فى مستويات الأسعار ، فقد تم استخدام هذا القياس منذ منتصف الخمسينات.

٢ – انه أقل تأثراً بالتغييرات الفنية والتكنولوجية التى تحدث ، بعكس الحال فى بعض الأرقام القياسية المتخصصة.

٣ – انه أقل تأثراً بالتقلبات العرضية التى تحدث فى الأسعار ، كما هو الحال فى الرقم القياسى لأسعار الجملة.

٤ – أثبتت الدراسات الإحصائية وجود معامل ارتباط مرتفع بين هذا الرقم والرقم القياسى الضمنى لأسعر الجملة.

أهمية البحث :

مما سبق تبين لنا أهمية محاسبة التضخم وتأثيرها على البيانات المحاسبية للوحدات الاقتصادية كذلك تبين أن الأردن من الدول التى تأثرت بموجة التضخم العالمية ، مما ترك أثره على الاقتصاد ، وبما أن المنشآت الاقتصادية تستخدم المعلومات التاريخية فى إصدار بياناتها المالية ، فيبدو أنه من المعقول افتراض أن تعديل هذه البيانات وفقاً للأرقام القياسية سيعطينا بعداً جديداً لاستيعاب تأثير التضخم على المعلومات المحاسبية ، كما أنه سيعطينا مؤشراً جديداً للنظر إلى البيانات المحاسبية من زاوية أكثر واقعية وذات نتائج قد تكون أكثر دقة ، لذا سنحاول فى هذا البحث تعديل البيانات المحاسبية لإحدى المنشآت الأردنية التى تستخدم المحاسبة التايخية والتعرف على أوجه التأثير الذى يحمله التضخم معه على المعلومات المحاسبية ، وقد اختيرت سلطة الكهرباء الأردنية لتكون مجالا للبحث.

جدول رقم (١)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة وللجملة فى الأردن للأعوام ١٩٨٦ – ١٩٩٢

السنة	الرقم القياس لتكاليف المعيشة (١)	الرقم القياسى للجملة فى عمان (٢)
١٩٨٦	١٠٠,٠	١٣٨,٧
١٩٨٧	٩٩,٨	١٣٩,٨
١٩٨٨	١٠٦,٤	١٥٢,٨
١٩٨٩	١٣٣,٨	٢٠٤,٤
١٩٩٠	١٥٥,٤	٢٣٣,٨
١٩٩١	١٦٨,١	٢٤٥,٨
١٩٩٢	١٧٤,٨	٢٥٧,٧

المصدر : البنك المركزى الأردنى – النشرة الإحصائية الشهرية – آيار ١٩٩٣ – المجلد ٢٩ – عدد ٥١ – ص (٩٠ – ٩٥).

(١) يرصد هذا الرقم التغييرات الدورية فى أسعار سلع المستهلك والتى يتم تداولها بين المستهلك وتاجر التجزئة سنة الأساس ١٩٨٦.

(٢) يرصد هذا الرقم التغييرات الدورية فى أسعار سلع المستهلك والتى يتم تداولها بين تاجر الجملة وتاجر التجزئة سنة الأساس ١٩٧٩ – ١٠٠.

محاسبة التضخم في الأردن :

لدى مراجعة العديد من القوائم المالية التى تصدر عن الشركات الأردنية المسجلة فى سوق عمان المالى ، تبين أنها جميعاً تستخدم أسس محاسبية تعتمد الكلفة التاريخية لأعمال التسجيل والتحليل كذلك أثبت مطر [١٠] من خلال دراسته للشركات المساهمة الأردنية أنها لاتعكس تأثير التضخم على بياناتها المالية ، وبما أن التقارير المحاسبية تعتبر من المصادر المهمة للمعلومات عن المنشآت فى الأردن ، فمن دراسته عن استخدام المعلومات المحاسبية فى سوق الأوراق المالية الأردنية ، وجد العيس [٧] أن حوالى ٨٨٪ من العينة التى استخدمها فى بحثة يعتبرون التقارير المحاسبية مهمة جداً أو مهمة فى اتخاذ قراراتهم المتعلقة بأعمال السوق ، إن هذه النتيجة تضع على المحاسبين عبئاً كبيراً فى تقديم معلومات مالية تعكس الوضع الحقيقى للمنشأة.

ويوجز محجوب [١] أهم المبادئ المحاسبية التى لها علاقة مباشرة بتأثير التضخم بما يلى :

١ – استخدام الوحدة النقدية الإسمية Nominal كوحدة قياس مفترضين ثبات قيمة الوحدة النقدية.

٢ – التكلفة التاريخية هى التى تستخدم فى تقييم الموجودات والمطلوبات.

٣ – تجاهل التغييرات التى قد تحدث فى قيم الأصول طالما لم تتحقق بالفعل.

وينتج عن ذلك أن قياس الدخل والأصول والخصوم فى الميزانية فى ظل التضخم قد يعكس صورة غير حقيقية ، إذ أن الدخل يظهر بصورة مبالغ فيها بسبب الفارق الزمنى بين التكاليف والإيرادات ، فالأصول والبضائع التى يتم توليد الإيرادات من خلالها قد تم الحصول عليها فى فترات زمنية سابقة وبالتالى فإن قيمتها التاريخية تكون أقل بكثير من قيمتها الحالية نتيجة للتضخم ، ويضيف شركس [٣] بأنه نتيجة التضخم فإن كلفة الأصول الثابتة تفقد معناها التعبيرى لأنها تمثل تجميعاً لوحدات نقود ذات قيم مختلفة ، كما أن مجمع استهلاك الأصول الثابتة لا يكفى للمحافظة على الطاقة الإنتاجية للمشروعات ، يضاف إلى ذلك عدم المحافظة على القوة الشرائية العامة لرأس المال ، وصعوبة قياس كفاءة الإدارة ، وعدم التمييز بين أرباح النشاط وبين أرباح الحيازة للأصول المختلفة ، كما أن المشاريع تتحمل معدلات ضرائب أعلى مما يجب.

طرق معالجة آثار التضخم على المعلومات المحاسبية :

تجمع الأدبيات المحاسبية على أن هناك طريقتين أساسيتين لمعالجة آثار التضخم وهما :

١ – التكلفة التاريخية المعدلة بالتغيير فى المستويات العامة للأسعار.

General Price - Level Adjusted Historical Cost (GPLA)

٢ – التكلفة الجارية

Current Cost Accounting (CCA) - or Current Value Accounting Method (CVAM).

وفيما يلى شرح موجز لكل منهما :

١ – التكلفة التاريخية المعدلة : GPLA

يقوم هذا النموذج على تعديل وحدة القياس ، أى أن القوائم المالية يتم إعدادها على أساس الكلفة التاريخية ثم تعدل قيم وحدة القياس النقدية باستخدام الأرقام القياسية للتغييرات فى المستوى العام للأسعار للوصول إلى القوة الشرائية الجارية لوحدة النقود فى تاريخ إعداد القوائم المالية (محجوب (١) ، العادلى (٢) ، عبد الله (٥) ، العانى (٨)) ، ويمكن استخدام إما الرقم القياسى لأسعار المستهلك أو الرقم القياسى لأسعار الجملة للوصول إلى النتائج بموجب هذه الطريقة يتطلب استخدامها تصنيف عناصر المركز المالى إلى مجموعتين رئيسيتين (الأولى) العناصر النقدية والتى تتمثل من معظم مكونات الأصول والخصوم المتداولة (عدا المخزون السلعى) ويتم التعبير عنها بالقيمة التاريخية وفق النموذج التقليدى ، إذ أن هذه القيم تعكس عملياً القوة الشرائية الجارية لوحدة النقود فى تاريخ إعداد قوائمها المالية ، أما المجموعة الثانية فتسمى العناصر غير النقدية وهى المجموعة التى يتم تعديل قيم عناصرها معبرا عنها بوحدات نقد ذات قوة شرائية جارية ، وتتصف هذه الطريقة فى أنها تأخذ بنظر الاعتبار الأرباح والخسائر المتصلة بحيازة الأصول النقدية ومن مزايا هذه الطريقة أيضاً أنها تسهل إجراء المقارنات الزمنية للوحدة الاقتصادية ، كما أنها بسيطة وسهلة التطبيق مقارنة بالطريقة الثانية كما أنها تحافظ على القوة الشرائية العامة لرأس المال ، ولكن يؤخذ على هذه الطريقة أن استخدامها للرقم القياسى العام للأسعار قد لايؤدى إلى النتائج المطلوبة لأن الوحدات الاقتصادية غالباً تتأثر بالتضخم المتعلق بالأصول التى تستخدمها وتتعامل فيها وليس بالتضخم العام ، إن استخدام هذه الطريقة يترتب عليه ظهور أرباح وخسائر نتيجة الاحتفاظ بالعناصر النقدية ، إذ أن ارتفاع المستوى العام للأسعار ينشأ عنه خسائر بالنسبة لعناصر الأصول النقدية وأرباح لعناصر المطلوبات (الخصوم) النقدية وذلك لانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقود وبينما العكس صحيح حين ينخفض المستوى العام للأسعار ولهذا فإن صافى الربح بموجب هذه الطريقة يتكون من مصدرين الأول هو ربح العمليات Operaring Income والثانى هو أرباح أو خسائر حيازة العناصر النقدية Gain (Loss) on monetary items.

٢ – طريقة التكلفة الجارية : Current Value Accounting Method

تقوم هذه الطريقة على تعديل أساس القياس المحاسبى التقليدى لعناصر الأصول ، بمعنى أخذ التغييرات الحاصلة فى الأسعار الخاصة بعناصر الأصول التى يملكها المشروع فعلاً فى تاريخ إعداد القوائم المالية ، وهناك العديد من الطرق المقترحة لاستبدال القيم التاريخية بالقيمة الجارية منها القيمة

الحالية للمنافع التى تعود على الوحدة الاقتصادية من ملكية الأصل ، صافى القيمة البيعية أو القيمة الاستبدالية للأصل ، تقديرات الخبراء والمختصين ، الأرقام القياسية الخاصة بالصناعة التى تنتمى لها الوحدة الاقتصادية أو مزيج من هذه الطرق معاً.

يذكر شركس (٣) أن الاهتمام بهذه الطريقة قد تزايد منذ منتصف السبعينات بعد صدور تقرير ساندى لاند Sandi Land Report فى سبتمبر ١٩٧٥ الذى أوصى باستخدام القيم الجارية ، كذلك أوصت جمعيات المحاسبة الأمريكية بتطبيق هذه الطريقة (FASB-33) , (ASR-190).

تتميز هذه الطريقة بكفائتها العالية فى تقدير المدخلات والأصول فى ظل التضخم ، كما أنها تفرق بين نوعين من الأرباح :

١ – الأرباح الجارية من الأرباح وهى الأرباح التى تنشأ نتيجة مقارنة الإيرادات بتكاليف الحصول عليها بعد تعديلها على أساس القيم الجارية.

٢ – أرباح حيازة الأصولة غير النقدية والتى تنشأ نتيجة للتغيير فى القيم الجارية لعناصر الأصول فى نهاية الفترة المحاسبية مقارنة بهذه القيم فى بداية الفترة.

ويجدر بالملاحظة وجوب التفرقة بين أرباح حيازة الأصول غير النقدية المتحققة وغير المتحققة ، ولكن يؤخذ على هذه الطريقة استخدامها للوحدة النقدية كأساس القياس ، مما يجعلها غير مؤهلة للاستخدام فى مجالات المقارنة الزمنية ، كما أن تقدير القيم الاستبدالية يعتبر من أصعب المهام.

ولهذا فإن استخدام طريقة التكلفة التاريخية المعدلة تفضل على طريقة التكلفة الجارية لأنها أسهل فى التطبيق ، ويمكن تعديل القوائم المالية الصادرة من الشركات على ضوء الأرقام القياسية مما يجعلها قابلة للمقارنة بين الفترات المالية المختلفة ، ولهذا ستكون طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بالأرقام القياسية هى المستخدمة فى هذا البحث.

طريقة البحث وأهدافه :

سيتم تعديل البيانات المالية للسلطة التى تم نشرها للسنوات الخمسة الماضية ١٩٨٨–١٩٩٢ ، وسيتم تعديلها وفق معدلات الارتفاع فى أسعار تكاليف المعيشة كما ينشرها البنك المركزى الأردنى (جدول رقم ١) ، وسيتم استخدام نموذج تم تطويره عن نماذج اقترحها كل من (الهاشم ، العادلى والعظمة ، McGEE) والذى سنأتى على ذكر تفصيلاتها أولا بأول من خلال البحث ، ويهدف البحث إلى :

١ – بيان أثر التضخم على قوائم الدخل والمراكز المالية للشركات الأردنية من خلال البيانات المنشورة عن هذه الشركات ، ليتمكن مستخدمو البيانات المالية من استنتاج أثر التضخم على هذه البيانات

مما قد يتيح لهم اتخاذ قرارات أكثر واقعية.

٢ – دراسة الأثر المحتمل لتعديل الأرقام التاريخية التى تنشرها الشركات الأردنية فى قوائمها المالية بالتغيير الذى يطرأ على الأسعار والقوة الشرائية لوحدة النقد فى الاقتصاد الأردنى فى السنوات الأخيرة.

ويهدف النموذج المستخدم فى البحث إلى :

١ – تغيير وحدة القياس المستخدمة بوحدة نقدية معبرة عن القوة الشرائية الملائمة لتاريخ إعداد القوائم المالية ، وسيستخدم الرقم القياسى لتكاليف المعيشة والذى يعبر عن التغيير العام فى أسعار المستهلك والتى يتم تداولها بين المستهلك وتاجر التجزئة وبالتالى تمثيل القوة الشرائية العامة للدينار خلال الفترة من تاريخ العملية التبادلية التى ترتب عليها الوحدات النقدية الأصلية حتى تاريخ تصوير القوائم المالية.

٢ – كما يهدف البحث إلى أن يكون ضمن الدراسات والأبحاث التى ستوفر معلومات عن مدى تأثير البيانات المالية بعوامل التضخم مما سيجعلها مادة عملية تكون أساسا لدراسات أكثر تفصيلاً وتتيح المجال لتوفير قدر كاف من الأدلة من أجل إصدار توصيات تطوير التطبيقات المحاسبية فى الأردن بصورة خاصة وبقية الدول العربية بصورة عامة.

سلطة الكهرباء الأردنية

تأسست السلطة سنة ١٩٧٦ بموجب القانون رقم ١٩٧٦/٢١ ، وفى عام ١٩٨٦ اعتبرت كمؤسسة عامة بموجب قانون الكهرباء رقم (١٦) لسنة ١٩٨٦ ، وأعطيت لها الشخصية الاعتبارية المستقلة والاستقلال المالى والإدارى ، وتأخذ السلطة مسئولية توليد الطاقة الكهربائية ونقلها فى المملكة إذ أنها تقوم بتشغيل محطات توليد الكهرباء وإنشاء وصيانة خطوط النقل الكهربائية بمايساعد على توصيل الكهرباء إلى كافة أنحاء المملكة ، ومن مهام السلطة توصيل الكهرباء إلى كبار المشتركين لمصفاة البترول والفوسفات وآخرين بالإضافة إلى ذلك فإن السلطة مسئولة عن تبادل الطاقة مع الدول المجاورة أما مهمة توصيل الكهرباء إلى عامة المشتركين فقد تركت إلى شركات مساهمة مختلطة كشركة الكهرباء الأردنية وشركة الكهرباء أربد.

وقد وقع الاختيار على السلطة لتكون مجال البحث لعدة أسباب نلخص أهمها بما يلى :

١ – حجم الشركة :

فهى تعتبر واحدة من الشركات الكبيرة فى الأردن إذ بلغ حجم رأسمالها فى عام ١٩٩٢ حوالى ٧٨ مليون دينار أردنى تعادل حوالى ١١٢ مليون دولار ، وحجم موجوداتها حوال ٣٣٢ مليون

دينار تعادل حوال ٤٧٥ مليون دولار ومبيعاتها لنفس العام حوالى ٨٨ مليون دينار تعادل حوالى ١٢٦ مليون دولار.

٢ – البيانات المالية المنتظمة :

إذ تقوم السلطة بإصدار بيانات مالية سنوية بصورة منظمة وجيدة وفيها معلومات وافية ، فالتقرير السنوى (والذى اعتبر مصدر المعلومات لهذا البحث) الذى تنشره السلطة يحتوى على معلومات مالية دقيقة وافية عن السلطة.

٣ – التطبيقات المحاسبية :

إن حسن تنظيم واخراج البيانات المالية يعطى الانطباع الجيد عن التطبيقات المحاسبية فى السلطة ودقة معلوماتها وهذا سيساعد على إجراء البحث من واقع المعلومات المحاسبية المنشور وعدم الحاجة للعودة إلى الإدارة للاستفسار عن المعلومات الناقصة.

٤ – القروض طويلة الأجل :

تتميز بيانات السلطة المالية باحتوائها على نسبة عالية من القروض طويلة الأجل (٤٥ ٪ تقريباً من حجم المطلوبات ورأس المال) مما يتوقع أن يكون له آثار إيجابية على المركز المالى للسلطة فى فترات ارتفاع الأسعار ، فقد وضح ضيف وشحاته فى مناقشتهما لهذا الموضوع أن حيازة القروض طويلة الأجل فى فترات التضخم يترتب عليها تحقيق أرباح قوة شرائية إذ أن قيمة الدين الذى التزمنا به ستتناقص مع مرور الزمن ولذلك سندفع فى فترة السداد قوة شرائية أقل للوفاء بقيمة الالتزام.

مما سبق يبدو أن السلطة يمكن أن تكون مجالا جيداً لبحث تطبيقى فى مجال محاسبة التضخم.

اختيار فترة البحث :

أما اختيار فترة البحث فيعود لعدة أسباب أهمها :

١ – حداثة البيانات المحاسبية إذ ستشمل فترة الدراسة الأعوام ١٩٨٨ – ١٩٩٢.

٢ – موجة التضخم التى واجهت الأردن وخاصة منذ عام ١٩٨٨ وصلت إلى حوالى ٢٥ ٪ سنوياً فى بعض السنوات.

٣ – تخفيض سعر الدينار الأردنى الذى تم عام ١٩٨٨ والذى كان له تأثير كبير على دقة المعلومات المحاسبية وقابليتها للتحليل والمقارنة ولم يتم إظهار تأثير هذا التخفيض على البيانات المالية التى صدرت منذ ذلك الوقت.

إجراءات تعديل المعلومات المحاسبية :

سيتم البحث عن طريق وضع برنامج حاسوب مناسب إذ سيتم تحميل المعلومات التاريخية على برامج ليتم تعديلها وفق معدلات الأرقام القياسية الصادرة عن البنك المركزى ، وبما أن البحث اعتمد على المعلومات المنشورة والواردة فى القوائم المالية للسلطة فقد تم الالتجاء إلى طرق تقريبية لتقرير أثر التضخم على البيانات المالية التاريخية.

وأدناه الخطوات التفصيلية المطبقة للتوصل إلى هذه التقديرات فيما يتعلق بالبنود الرئيسية وهى :

١ - المبيعات :

تم تعديل المبيعات خلال السنة على أساس متوسط التغييرات فى المستوى العام للأسعار خلال السنة كما يلى :

القيمة المعدلة للمبيعات = (إجمالى مبيعات السنة × (الرقم القياسى العام فى نهاية السنة ÷ متوسط الرقم القياسى العام خلال السنة).

إن هذه المعادلة تستند على افتراض ضمنى هو أن المبيعات تتم بطريقة منتظمة وبمعدلات متساوية على مدار السنة والمتبع لمبيعات الطاقة من السلطة يمكن أن يرى أنها تخضع لهذا الافتراض ، إذ أن المبيعات مستمرة على مدار السنة وإن كانت تختلف أحياناً بين الليل والنهار أو الصيف والشتاء ، ولكن هذا الاختلاف لا يتوقع أن يؤثر بصورة كبيرة على تعديل نتائج السلطة المالية.

٢ - الإيرادات الأخرى :

تم التفريق بين نوعين من الإيرادات الأخرى وهى :

أ - الإيرادات المتكررة بصورة دورية وتم اعتبارها متحصلة بصورة منتظمة خلال السنة ولذلك تم تطبيق معادلة المبيعات المعدلة عليها كما فى الفترة السابقة.

ب- إيرادات غير متكررة وفى أوقات غير منتظمة ، وتم إيجاد قيمتها المعدلة كالتالى :

القيمة المعدلة = الإيراد التاريخى × (الرقم القياسى فى نهاية السنة ÷ الرقم القياسى فى تاريخ تحقق الإيراد وتم استخدام هذه المعادلة كلما أمكن التأكد من الإيراد وتاريخ تحققه.

٣ - الموجودات الثابتة :

أما الموجودات الثابتة فتعديلها يستلزم معرفة التغيير الذى حصل على مستوى الأسعار منذ تاريخ اقتنائها إلى الوقت الذى أعدت فيه الميزانية ، إذ أن الموجودات الثابتة لها قيم سوقية تتغير نتيجة للتغير فى

مستويات الأسعار ومن ثم تختلف قيمتها النقدية عن تكلفة اقتنائها.

تقوم السلطة بتسجيل موجوداتها الثابتة بالكلفة التاريخية ، وتستخدم القسط الثابت لاستهلاك هذه الموجودات ، ويتراوح نسبة القسط مابين ٢٪ - ٢٠٪ سنوياً ، ولإيجاد قيمة الموجودات الثابتة معدلة بالأسعار القياسية فقد تم أولاً إيجاد عمر هذه الموجودات التقديرى فى عام ١٩٨٧ اذ اخذت الموجودات الثابتة فى عام ١٩٨٦ وتم ايجاد العمر التقديرى لها بأخذ مجمع الاستهلاك لذلك العام وتقسيمه على مجمع الاستهلاك لنفس العام ، ووجد أن العمر التقريبى للموجودات الثابتة للسلطة بلغ حوالى ٤,٥٧ سنة أى بمعنى آخر كأن الموجودات الثابتة قد تم شراؤها جميعا فى بداية الفصل الثانى من عام ١٩٨٢ وتم احتساب معدلات التضخم بموجب جداول البنك المركزى منذ ذلك التاريخ حتى نهاية عام ١٩٨٦ ، ومع بداية عام ١٩٨٧ فقد تم احتساب معامل التضخم بالكامل على الموجودات الثابتة القديمة ، أما الموجودات الثابتة المضافة خلال عام ١٩٨٧ فقد افترض أن شرائها قد تم بصورة منظمة خلال السنة لذلك تم احتساب متوسط معامل التضخم عليها خلال السنة.

وهكذا من بداية عام ١٩٨٨ تم تعديل قيمة الموجودات الثابتة بنفس الطريقة لعام ١٩٨٧ أما مجمع الاستهلاك المعدل فقد تم احتسابه بإيجاد الاستهلاك التاريخى للعام ومن ثم تم ضربه بنسبة إجمالى الموجودات الثابتة المعدلة فى نهاية الفترة إلى إجمالى الموجودات الثابتة بالقيمة التاريخية فى نهاية الفترة ، وتم إضافة الناتج إلى مجمع الاستهلاك المعدل فى بداية الفترة.

٤ - المخزون :

وجود المخزون من السلع والبضائع يؤدى إلى ربح (خسارة) حيازة محققة وغير محققة إذ أن الفرق بين تكلفة السلع المباعة - تكلفتها الاستبدالية وقت الاعتراف بالإيراد ليمثل ربح (خسارة) حيازة محققة ، بينما يمثل الفرق بين تكلفة المخزون وتكلفته الاستبدالية فى تاريخ الميزانية ربما (خسارة) غير محقق ، مفترضين ارتفاع الأسعار أثناء فترات التضخم.

من مراجعة البيانات المالية للسلطة تبين أنها تستخدم طريقة الوارد أولا صادر أولا (FIFO) فى تقييمها للمخزون ، أن تخفيض كمية المخزون عند استخدام هذه الطريقة يعتبر السبب الرئيسى لربح (الخسارة) الحيازة المحققة لأنه ينقل تكاليف الوحدة ذات السعر الأحدث داخل تكلفة السلع المباعة ، ونظراً لاحتمال أن تكون تكاليف الوحدة هذه أقل (أعلى) من تكلفتها الحالية فقد يؤدى هذا التخفيض إلى دخل صافى أعلى (أقل) من الدخل الذى يظهر فى حساب الأرباح والخسائر إذ يبقى المخزون عند مستواه أول الفترة ، وبذلك فإنه فى حالة التضخم فيتوقع أن تؤدى هذه الطريقة إلى تكلفة أقل للسلع المباعة ودخل صافى أعلى ، ويجب ملاحظة أن القوائم المالية للسلطة لاتحتوى على حركة المشتريات وتوقيتها ، لذا فقد كان من الضرورى افتراض أن المشتريات تمت بصورة منتظمة خلال السنة

كما أن تدفق وحدات الخزين أيضاً تمت بصورة منتظمة ، إن هذا الافتراض قادنا إلى تعديل قيمة المشتريات بالتغيير العام للأسعار فى منتصف السنة أما فيما يخص قيمة المخزون فلو طبقت هذه الطريقة فإن مخزون آخر المدة لا يحتاج إلى تعديل كلفته نظرا لافتراض أنه مقوم على أساس أسعار أحدث المشتريات ، إلا أن هذه الفرضية تعتمد على أن فترة الاحتفاظ بمخزون آخر المدة قليلة نسبياً لذا فإن عدم تعديل خزين آخر المدة لن يؤثر على دقة المعلومات تأثيراً كبيراً ، أما إذا كانت فترة الاحتفاظ بالمخزون طويلة ، (كما فى حالة سلطة الكهرباء ، إذ تبلغ حوالى ٦ أشهر) وفى حالات ارتفاع الأسعار فإن الدقة تقتضى تعديل تكلفة مخزون آخر المدة لتعكس الارتفاع بالأسعار من منتصف السنة وحتى نهايتها لذا تم تعديل تكلفة مخزون آخر المدة كما يلى :

تكلفة المخزون المعدل = خزين آخر المدة التاريخى × (الرقم القياسى فى آخر المدة ÷ الرقم القياسى فى منتصف السنة).

٥ - النفقات الأخرى عدا الاستهلاك :

تم التمييز بين مجموعتين من النفقات وهى كما يلى :

- المجموعة الأولى : وتشمل تلك النفقات التى يتم انفاقها بصورة دورية منتظمة خلال السنة حيث تم استخدام المعادلة التالية :

القيمة المعدلة = الكلفة التاريخية × (الرقم القياسى أول السنة ÷ متوسط الرقم القياسى خلال السنة).

- المجموعة الثانية : وتشمل تلك النفقات التى تم انفاقها فى أوقات معينة خلال السنة وتم استخدام المعادلة التالية لإيجاد القيمة المعدلة :

القيمة المعدلة = التكلفة التاريخية × (الرقم القياسى فى نهاية السنة ÷ الرقم القياسى فى تاريخ تحقق النفقة)

٦ - الموجودات الأخرى :

تم تعديلها بأخذ رصيد أول المدة بالتغيير بالمستوى العام للأسعار فى آخر المدة ، أما الإضافات أو الدفعات منها خلال الفترة فقد اعتبر أنها قد تم إضافتها بشكل منتظم خلال السنة وبذلك تم تعديلها بمتوسط التغيير فى المستوى العام للأسعار خلال السنة.

٧ - القروض طويلة الأجل :

تعتبر القروض طويلة الأجل إحدى عناصر المطلوبات النقدية التى ينتج عنها (فى فترات

التضخم) أرباح نتيجة للالتزام بدفع القروض بعد مدة طويلة بالوحدات النقدية الجارية والتى قوتها الشرائية تقل عن القوة الشرائية عند الشراء ، وتميز المركز المالى للسلطة باحتوائه على مبالغ كبيرة للقروض طويلة الأجل بلغت حوالى ٤٥ ٪ من مجموع المطلوبات ورأس المال ، وتم تعديل هذا العنصر على مرحلتين شملت المرحلة الأولى رصيد القروض فى أول المدة وذلك باستخدام الأرقام القياسية فى أول المدة إلى الأرقام القياسية فى نهاية المدة ، أما الإضافات أو التسديدات على القرض فقد تم تعديلها بمتوسط الارتفاع بالأرقام القياسية خلال العام.

إن حجم القروض التى اقترضتها السلطة (١٠٠ ٪ أجنبية منذ عام ١٩٨٩) دفع الإدارة إلى استقطاع جزء من إيراداتها كاحتياطى لتغيير سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية التى تم الاقتراض بواسطتها ، إن هذا الإجراء يبدو إجراء جيدا لمواجهة تقلبات أسعار الصرف ، إلا أنه لايوضح مدى تأثير التضخم على هذه القروض ، وربما سيكون من المفيد جدا لو استطعنا فصل تأثير الربح فى القوة الشرائية للوحدة النقدية عن الخسارة نتيجة تغيير سعر صرف الدينار الأردنى ، إذ سيكون من الصعب وفق أهداف هذا البحث القيام بذلك ، ويمكن أن يكون هذا الموضوع مادة لبحث مستقل بذاته ، ولكن فى هذا البحث سيتم إظهار تأثير ربح الاحتفاظ بالقروض طويلة الأمد بصورة عامة ومن خلال الخطوات المذكورة سابقاً مفترضين أن الاحتياطات التى أخذتها السلطة لمقابلة التغيير فى أسعار الصرف يتم معالجتها ضمنياً من خلال تعديل بنود قائمة الدخل.

أرباح وخسائر القوة الشرائية للنقود

إن التفريق بين المفردات النقدية وغير النقدية ضرورى ، إذ أن المفردات النقدية تشتمل على الموجودات والمطلوبات التى أرصدتها الأسمية لاتتغير بتغير مستويات الأسعار مثل الصندوق ، والمدينين ، أوراق القبض وجميع المطلوبات ، ولهذا وبغض النظر عن التغيرات التى تحصل فى الأسعار فإن أرصدة هذه الحسابات تبقى ثابتة تمثل المبالغ بالقوة الشرائية الحالية ، لهذا فإن الخسارة أو الربح الناتج عن تغيير مستوى الأسعار تنتج عن وجود هذه الحسابات لأن أرصدة هذه الحسابات تبقى ثابتة ، فهى تظهر فى الميزانية العمومية بأرصدتها التاريخية دون حاجة لإجراء التسويات.

إن الاحتفاظ بالموجودات النقدية فى فترات التضخم ينتج عنها خسائر فى القوة الشرائية ، ذلك أن تلك العناصر تقوم على أساس عدد معين من وحدات النقد تتناقص قيمتها مع مرور الزمن ، بينما الاحتفاظ بالمطلوبات النقدية يترتب عليه تحقيق أرباح فى القوة الشرائية (كما تم شرح ذلك فى فقرة القروض الطويلة) وبصورة عامة يمكن القول أنه فى فترات التضخم فإن المنشأة ستحقق صافى خسائر قوة شرائية إذا زادت الموجودات النقدية على المطلوبات النقدية (أى إذا كان صافى الموجودات النقدية موجباً) وتحقق صافى أرباح قوة شرائية إذا كان صافى الموجودات سالباً ، (العادلى والعظمة) .

وللتفريق بين الموجودات والمطلوبات النقدية وغير النقدية من خلال إذا كانت قيمتها تقاس بعدد محدد من وحدات النقد بغض النظر عن القوة الشرائية لهذه الوحدات ، ويمكننا هذا المعيار من التمييز بين معظم العناصر النقدية وغير النقدية ، إلا أن بعض العناصر تجمع بين الخصائص النقدية وغير النقدية كالاستثمار (فى سندات طويلة المدى) ولذلك يجب تصنيفها وفقاً للغرض الرئيسى من الاحتفاظ بها ، فإذا كان سيتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها فتعتبر موجوداً نقدياً لأن القيمة التى سيتم تحصيلها محددة بعدد معين من وحدات النقد ، أما إذا كان الغرض منها إعادة بيعها ، فتعتبر فى تلك الحالة موجوداً غير نقدياً.

نتائج البحث

لقد أظهر البحث العديد من النتائج كما يظهر ذلك فى الجداول (٢،٣،٤) والمتعلقة بقائمة الدخل التاريخى والمعدل (جدول ٢) وقائمة المركز المالى التاريخى والمعدل (جدول ٣) وجدول النسب المقارنة بين النتائج التاريخية والمعدلة (جدول ٤) ، وتظهر هذه الجداول نتائج تعديل للقوائم المالية فى نهاية كل فترة من الفترات الخمسة موضع البحث طبقاً للأرقام التاريخية التى ظهرت فى البيانات المالية المنشورة للسلطة ، تم تعديل هذه الأرقام وفق التغيير فى القوة الشرائية للدينار الأردنى فى تاريخ تصوير القوائم المالية لكل فترة ، وتم تلخيص الآثار التى حصلت من التعديل على القوائم المالية وكذلك بعض النسب المالية التى تساعد على التحليل المالى.

يجب هنا توضيح أن مقارنة القوائم المالية المعدلة للسلطة لسنوات مختلفة تكون مقارنة محفوفة بالاستنتاجات غير الدقيقة فمثلاً إذا تم مقارنة النتائج المعدلة لسنة ١٩٨٨ بنتائج سنة ١٩٨٩ المعدلة ، فإنه بالرغم من تعديل أرقام كلا السنتين إلا أن كلا منهما قد تم تعديل أرقامه على أساس الأرقام القياسية لتلك السنة أى أن كلا منهما مقوم بوحدة نقد ذات قوة شرائية مختلفة ، لذا اذا أريد أن تكون المقارنة ذات معنى فيجب إعادة التعبير عن جميع عناصر سنة ١٩٨٨ على أساس القوة الشرائية للدينار السائدة فى نهاية سنة ١٩٨٩.

كما يجب التنبيه إلى أن استخدام النسب المئوية فى تحليل نتائج هذا البحث قد لايعطى نتائج دقيقة نظراً إلى أن نتائج أعمال السلطة تتحول من نتائج سالبة إلى نتائج موجبة والعكس صحيح لدى التعديل بالأرقام القياسية مما يجعلها غير قابلة للقياس الدقيق بواسطة النسب، وسنحاول معالجة ذلك بمقارنة الأرقام ببعضها واستخدام النسب متى ماكان ذلك مناسباً.

ويمكن تلخيص أهم النتائج التى توصل إليها البحث فيما يلى :

١ – صافى الربح من العمليات

إن المقصود بصافى الربح من العمليات مقابلة الإيرادات بالنفقات للفترة الواحدة معبر عنهما بوحدات نقدية ذات قوة شرائية معادلة للأرقام القياسية فى نهاية الفترة من غير إضافة صافى الأرباح أو الخسائر غير المتحققة نتيجة الاحتفاظ بصافى الأصول النقدية أو القروض طويلة الأجل.

لقد أظهرت نتائج مقارنة صافى الربح المعدل بالربح التاريخى أن الخسائر التاريخية التى حققتها سلطة الكهرباء خلال الفترة ١٩٨٨ – ١٩٩٢ قد ازدادت لدى تعديلها بالأرقام القياسية وبنسب متفاوتة تراوحت بين ١٧ ٪ ، ٨١ ٪ خلال الفترة ، فمثلاً ارتفعت الخسائر فى عام ١٩٨٨ من ٣,٧ مليون دينار إلى حوالى ٥ مليون دينار فى نفس العام بعد التعديل ، وفى عام ١٩٩١ ارتفعت الخسائر نتيجة التعديل من ٩,٥ مليون دينار إلى حوالى ١٧ مليون دينار ، وتراوحت الأرباح المعدلة إلى صافى الربح التاريخى بين ١,٣٥ ٪ و ١,٨٧ ٪ خلال فترة البحث.

يظهر الجدول رقم ٣ أن أهم العناصر التى أثرت على زيادة خسائر السلطة هى نفقات الاستهلاك ومن ثم تكلفة المبيعات قبل الاستهلاك ، ويمكن اعتبار هذه النتيجة متوقعة فى مثل حالة سلطة الكهرباء إذ أن عنصر الموجودات الثابتة يمثل أهمية كبيرة ويمثل الجزء الأكبر من جانب الموجودات.

اتضح من مقارنة الاستهلاك التاريخى بالاستهلاك المعدل بالأرقام القياسية أن الاستهلاك التاريخى يمثل حوالى ٤٥ ٪ من الاستهلاك المعدل ، وترتب على ذلك أن رقم صافى الربح المعدل قد تأثر بصورة كبيرة عندما يتم تعديل الاستهلاك التاريخى للوصول إلى صافى الربح المعدل ، فقد تراوحت نسبة الاستهلاك المعدل إلى الاستهلاك التاريخى بين ١١٥ ٪ – ١٦٠ ٪ خلال فترة البحث ، أن هذه النتيجة تقودنا إلى الاستنتاج أن خسارة السلطة ستكون أكبر لو استخدم الاستهلاك المعدل ، أى أن الخسارة التاريخية تظهر بأقل من قيمتها نتيجة عدم أخذ التغيير بالقوة الشرائية للوحدات النقدية المستثمرة فى الموجودات الثابتة.

أما بالنسبة إلى عنصر تكلفة المبيعات فكانت الزيادة اللازمة للمحاسبة عن تكلفة المبيعات المعدلة بالقياس إلى المبيعات التاريخية متضخمة بما يعادل نسبة التعديل فى تكلفة المبيعات إلى صافى الربح التاريخى وذلك لعدم احتساب تكلفة المبيعات بوحدات ذات قوة شرائية جارية.

ويمكن ارجاع التعديل المطلوب لاحتساب تكلفة المبيعات إلى تعديل أرقام خزين أول المدة وآخرها بوحدات ذات قوة شرائية تمثل القوة الشرائية فى آخر الفترة ، كما أن معدل دوران المخزون ومعدل التغيير فى الأسعار خلال فترة حيازة المخزون سيلعبان دوراً رئيسياً فى تعديل تكلفة المخزون.

٢ - ربح (خسارة) حيازة صافى الموجودات النقدية

كما ذكرنا سابقاً فإن الموجودات النقدية تحقق خسائر فى أوقات التضخم وذلك لأن هذه الموجودات هى إما نقدية أو يتم تحديدها وفقاً للمبالغ النقدية الثابتة التى سيتم استلامها فى المستقبل بدون ربطها بأسعار مجموعة من المواد والخامات ، بينما على العكس من ذلك فإن المطلوبات النقدية تحقق ربحاً خلال فترات التضخم لنفس الأسباب ، ولهذا فإذا كان صافي الموجودات النقدية موجباً أى أن الموجودات النقدية تزيد عن المطلوبات النقدية فإن المنشأة ستحقق خسارة ، باحتفاظها بهذه الموجودات ، أما إذا كان صافى الموجودات النقدية سالباً أى أن المطلوبات أكثر من الموجودات النقدية فإن المنشأة ستحقق ربحاً نتيجة ذلك ، ومن مراجعة قائمة المركز المالي للسلطة أظهرت نتائج تطبيق النموذج المعدل أن السلطة قد حققت ربحاً نتيجة الاحتفاظ بصافى الموجودات المتداولة وذلك لأن المطلوبات المتداولة كانت (وفى كل سنوات البحث) تزيد عن الموجودات المتداولة ، وتراوحت الأرباح من الاحتفاظ بالعناصر النقدية بين ٩٦٤ ألف دينار فى عام ١٩٨٨ وحوالى ١٠ مليون دينار فى عام ١٩٨٩ ويبدو أن سياسة السلطة هى التوسع بالاقتراض قصير المدى لتمويل رأسمالها العامل ، ويبدو ذلك واضحاً من احتفاظها بمبالغ عالية من المطلوبات المتداولة والتى تراوحت أرصدتها بين ٣٠ مليون دينار فى عام ١٩٨٨ وارتفعت إلى ٨٩ مليون دينار عام ١٩٩٢ ، إن ماساعد السلطة على التوسع فى هذا الاقتراض هو كونها مضمونة من قبل الدولة ، كما أن مجال عملها من المجالات الضرورية للحياة مما أتاح لها التمتع بمثل هذا الحجم من الاقتراض.

ومن وجهة نظر محاسبة التضخم فإن إدارة السلطة قد عملت خيراً باعتمادها على القروض خصوصاً فى الأوقات الحالية التى ارتفعت فيها معدلات التضخم مما حقق لها أرباحا نتيجة الاحتفاظ بالمطلوبات المتداولة وهذه الأرباح سوف تظهر بالميزانية التاريخية ، ومهما كانت الأسباب التى دعت الإدارة إلى زيادة اقتراضها ، والذى قد يكون مرده عدم توفر مصادر الأموال الخاصة بالسلطة أو طموحاتها الكبيرة التى تحتاج إلى رأس مال عامل كبير ، إلا أنه من الأهمية بمكان إظهار نتائج اتباع سياسة التوسع فى الاقتراض بصورة مناسبة لمستخدمى البيانات المالية ، إذ ترتب على عدم اظهار أرباح الاحتفاظ بالموجودات النقدية أن البيانات التاريخية للسلطة قد أظهرت خسائر كبيرة تراوحت بين ١,٨ مليون دينار فى عام ١٩٩٢ وحوالى ١٨,٦ مليون دينار فى عام ١٩٨٩ بينما إذا أضفنا صافى الأرباح من الاحتفاظ بالموجودات النقدية فإن هذه الخسائر ستتحول إلى أرباح تبلغ ٠,٦ مليون دينار فى عام ١٩٩٢ وتنخفض الخسائر إلى حوالى ٨,٤ مليون دينار فى عام ١٩٨٩ ، إن هذه النتائج لابد سيكون لها تأثير إيجابى فى تقييم كفاءة الإدارة فى اتخاذ القرارات الخاصة بالعمليات الجارية.

٣ - الأرباح التضخمية نتيجة الاقتراض طويل الأجل

كما ذكرنا سابقاً فإن القروض الطويلة الأجل تمثل أحد عناصر المطلوبات النقدية التى تحقق أرباحا فى أوقات التضخم نتيجة الاحتفاظ بها ، إذ تعنى الالتزام بدفع القرض بوحدات نقدية جارية تقل قوتها الشرائية عن تلك الوحدات التى حصلت عليها المنشأة من تاريخ الاقتراض.

ولوحظ فى حالة سلطة الكهرباء أن الأرباح التضخمية نتيجة الاقتراض الطويل المدى قد تراوحت بين ٦,٨ مليون دينار فى عام ١٩٩٢ وحوالى ٣٢ مليون دينار فى عام ١٩٨٩ ، وهذه مبالغ ضخمة كان سيصبح لها أثر بالغ على تغيير نتائج السلطة المالية لـو تم إضافتها إلى النتائج التاريخية ، وبالفعل فقد تغير الوضع المالى للسلطة عندما أضيفت إليه صافى أرباح الاقتراض طويل الأجل ، يبدو أن الأسباب التى دعت السلطة إلى التوسع فى سياستها الاقتراضية هى الطموحات الكبيرة للسلطة لانجاز مشاريع كبرى من أجل تلبية احتياجات الأردن إلى الطاقة الكهربائية ولابد من التأكيد هنا مرة أخرى على ان الاحتفاظ بهذا الحجم الكبير من القروض والذى بلغ حوالى ٤٥٪ من مجموع المطلوبات وحقوق الملكية ، ماكان ليتم لولا مساندة الحكومة ، ولولا أهمية القطاع الذى تعمل فيه ، وبراعة إدارتها فى تنفيذ المشاريع وتحصيل القروض.

إن وجود قروض بهذا الحجم يبدو أنه انعكس إيجابياً على أداء السلطة المالى إذ أن السلطة ستقوم بإعادة القروض بوحدات نقدية جارية تقل قوتها الشرائية عن تلك الوحدات التى حصلت عليها السلطة من تاريخ الاقتراض ، كما أن البيانات التاريخية التى أظهرت خسائر خلال فترة البحث قد ساعدت السلطة على تجنب توزيع أرباح المساهمين ، كما أنها لم تدفع ضرائب دخل للجهات المعنية ، إذ لو أضيفت الأرباح من الاحتفاظ بالموجودات النقدية (قصيرة وطويلة الأجل) لتغيرت صورة البيانات المالية كما يلاحظ ذلك فى الجداول ٢ ، ٣.

ويجب الإشارة هنا إلى أن معظم القروض طويلة الأجل التى اقترضتها السلطة كانت أجنبية وبعملات أجنبية وقامت السلطة بمعالجة مخاطر التقلبات فى أسعار الصرف بأخذ مخصصات تقلبات أسعار العملات الأجنبية ، كما تقوم السلطة بعرض إيضاحات فى ميزانيتها حول هذه القروض ، وبالرغم من هذه الإيضاحات إلا أنه يبدو من الصعب جداً فصل تأثير تقلبات الأسعار فى العملات الأجنبية عن تأثير التضخم الذى تواجهه السلطة ، إذ أن القيام بذلك هو خارج نطاق هذا البحث ، كما أن الخوض فى هذا الموضوع يحتاج إلى معلومات تفصيلية عن هذه القروض وشروطها ، فقد أظهرت الإيضاحات المالية للسلطة أن هناك نوعين من القروض الأجنبية .. الأول : قروض أجنبية يتم تقديمها للدولة لإعادة اقراضها للسلطة ، وتتحمل الدولة مخاطر تقلبات أسعار العملات الأجنبية أى تقوم السلطة بدفع هذه القروض بالدينار الأردنى ، أما النوع الثانى من القروض : فتقوم السلطة بدفع مبلغ القروض

بالعملة الأجنبية مما يعني تحملها لمخاطر تقلبات أسعار العملات الأجنبية ، وكما ذكر آنفاً فإن فصل تأثير تقلبات أسعار الصرف للعملات الأجنبية عن تأثير التضخم سيترك لبحث قادم.

٤ – بعض النسب المالية :

تساعد النسب المالية على إعطاء مؤشرات ذات معنى للمهتمين سواء للمحللين الماليين أو لقارئ القوائم المالية ، وقد اخترنا بعض النسب التي نعتقدها مناسبة للسلطة وهي :

١ – معدل العائد على الاستثمار : والمقصود هنا نسبة صافي الربح النهائي على مجموع الأصول في نهاية السنة المالية ، إذ أن تعديل البيانات المالية بالقوة الشرائية الجارية لابد سؤثر على نتائج أعمال المنشأة و مجموع أصولها ، وبالتالي على معدل العائد على الاستثمار ، لقد أظهر البحث أن تعديل البيانات بالقوة الشرائية الجارية قد أدت إلى إظهار فوارق كبيرة بين البيانات التاريخية والمعدلة ، إذ أن معدل العائد من البيانات المعدلة يزيد بما لايقل عن ١٪ و ٣٪ من معدل العائد التاريخي.

٢ – معدل العائد على حقوق الملكية : وهو نسبة صافي الربح النهائي على مجموع حقوق الملكية ، وهنا أظهرت نتائج المقارنة فارقاً كبيراً بين احتساب هذه النسبة وفق البيانات التاريخية أو المعدلة ، وتراوحت بين ٤٪ و ٢٣٪.

إن هذه النتائج تشير بوضوح إلى أن تفسير النسب المالية تحتاج إلى حرص وانتباه شديد لدى استخدامها في ظل ارتفاع الأسعار إذ من المحتمل أن تكون هذه المؤشرات مختلفة في حالة تعديل البيانات المالية لتعكس القوة الشرائية الجارية للوحدة النقدية عنها في حالة البيانات التاريخية.

الخـــلاصـــــة

يمكن تلخيص هذا البحث بما يلي :

١ – بحث مشكلة التضخم وتأثيرها على اقتصاديات بعض الدول ومن ضمنها الأردن ، وتأثير ذلك عل الأسعار مما سيكون له تأثير سلبي على البيانات المالية المنشورة ، كما بين البحث أن هناك ربطا بين اتخاذ القرارات والبيانات المالية المنشورة ، مما يستدعي عرض البيانات المالية للمنشآت الاقتصادية بصورة مناسبة تعكس الواقع الفعلي لهذه البيانات.

٢ – قدم البحث عرضا مختصرا لأهم الطرق المقترحة في الأدبيات المحاسبية لمعالجة تأثير التغييرات في مستوى الأسعار على البيانات المالية ، وهما التكلفة التاريخية المعدلة بالأرقام القياسية وطريقة التكلفة الجارية (الحالية) واللتان تعتبران أكثر الطرق استخداما لايضاح آثار التضخم على البيانات المالية ، وقد اختيرت الطريقة الأولى لاستخدامها في هذا البحث لعدة أسباب منها سهولتها

مقارنة بالطريقة الثانية ، وكثرة استخدامها من قبل المنشآت الاقتصادية والأكاديميين ، وإمكانية مقارنة نتائجها على أسس واحدة.

٣ – اختيار سلطة الكهرباء الأردنية لتعديل بياناتها المالية وفق النموذج المقترح لعدد من الأسباب منها بياناتها المالية المنتظمة ، طرقها المحاسبية المتطورة ، حجمها ، وعراقتها فى مجال عملها ، هذه الأسباب قد تتيح التوصل إلى استنتاجات مناسبة يمكن تطبيقها على منشآت اقتصادية أخرى.

٤ – استهدف البحث دراسة أثر التضخم على البيانات المالية للشركات الأردنية ، ودراسة الأثر المحتمل لتعديل البيانات التاريخية بالتغيير الذى يطرأ على الأسعار والقوة الشرائية للوحدة النقدية.

٥ – أظهرت نتائج البحث أن البيانات المالية التاريخية المنشورة للمنشآت الاقتصادية تحتاج إلى بعض التعديلات لتعكس الوضع الحقيقى لتلك المنشآت ، وأن تعديل هذه البيانات لإظهار التغيير فى القوة الشرائية للوحدة النقدية أصبح مهما ليتمكن قارئ البيانات المالية من التوصل إلى قرارات مناسبة على ضوء هذه البيانات.

٦ – أظهر البحث أن الاحتفاظ بالموجودات النقدية فى أوقات التضخم يحقق خسائر للمنشأة بينما الاحتفاظ بالتزامات نقدية سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل يحقق أرباحا تتناسب مع حجم هذه الالتزامات.

٧ – إن نتائج هذه الدراسة قد لا تكون مشابهة بالضرورة لدراسة أخرى عن آثار تعديل القوة الشرائية لوحدة النقد لو طبقت على شركة أردنية أخرى ، كما قد لا يكون مشابهاً لما ينتج فى ظل معدلات مختلفة لمستويات الأسعار.

٨ – لم يكن هدف البحث تقويم أفضلية أحد النماذج المحاسبية على نموذج آخر ، فإن مثل هذا التقويم يجب أن يستند على الفائدة المتوخاه من كل نموذج فى تقديمه للمعلومات الملائمة للفئات المختلفة من متخذى القرارات.

التوصيات

١ – وجوب مواصلة الدراسة والبحث لتحسين المحتوى الاقتصادى للبيانات المالية الأردنية والعربية مما يساعد على رفع كفاءة اتخاذ القرارات المناسبة من قبل متخذى القرارات على كافة المستويات.

٢ – وجوب قيام النقابات والمنظمات المهنية المحاسبية فى الأردن وبقية الأقطار العربية على تشجيع البحوث المتعلقة بهذا الموضوع من أجل التوصل إلى مجموعة من المبادئ والأسس المحاسبية العربية التى يمكن الاعتماد عليها لتحسين الأداء المهنى للمحاسبة لتكون النظام الأفضل فى تزويد الآخرين بالمعلومات المطلوبة.

٣ – بما أن الاقتراض (قصير وطويل الأجل) كان له مردود إيجابى على البيانات المالية للسلطة بعد التعديل فإننا نوصى الإدارة بالتوسع بالاقتراض متى كان ذلك ممكنا وبشروط مناسبة للاستفادة من دفع قيمة القرض بوحدات نقدية تقل قيمتها عن الوحدات النقدية التى تم اقتراضها.

٤ – قيام المنشآت الاقتصادية الكبيرة نسبياً بتدريب محاسبيها على طرق معالجة آثار التضخم على البيانات المالية وذلك لاعداد بيانات مالية معدلة بالتغيير فى القوة الشرائية للنقود ، وإذا لم ترغب هذه المنشآت بنشر البيانات المعدلة ، فيمكن على الأقل الاستفادة منها من قبل إداراتها والتى يتوقع أن تكون قراراتها أكثر واقعية إذا ماستخدمت البيانات المعدلة.

٥ – قيام المؤسسات الأكاديمية بطرح مساق لتدريس موضوع محاسبة التضخم كمساق مستقل بذاته نظراً لما يحتويه من مواضيع متعددة ومتشعبة ، ليكون هذا المساق أساساً لخلق مجموعة من المحاسبين الأكاديميين الذين يستوعبون أهمية هذا الموضوع ويستطيعون تطبيق نماذجه فى المنشآت الاقتصادية.

جدول رقم (٢) : الميزانية العمومية للسلطة – تاريخية ومعدلة – كما فى ١٢/٣١

التفاصيل	١٩٨٨		١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢	
	الفعلي	معدلة	الفعلي	معدلة	الفعلي	معدلة	الفعلي	معدلة	الفعلي	معدلة
الموجودات :										
الموجودات المتداولة										
الموجودات المتداولة (نقدية)	١٤,٨٤٣	١٤,٨٤٣	١٧,٩٨٧	١٧,٩٨٧	٢٩,٠٩٣	٢٩,٠٩٣	٢٦,٣٢٠	٢٦,٣٢٠	٢٧,٦٥٠	٢٧,٦٥٠
أخرى	٢٠,١١٣	٢١,٣٨٢	٢٠,١٣٣	٢٥,٣١٥	٢٣,١٤٥	٢٦,٦٢٠	٢١,٩٤٠	٢٣,٧٨٤	٢٣,٣٩٧	٢٤,٣٠٠
المجموع	٣٤,٩٥٦	٣٦,٢٢٥	٣٨,١٢٠	٤٣,٣٠٢	٥٢,٢٣٨	٥٥,٧١٣	٤٨,٢٦٠	٥٠,١٠٤	٥١,٠٤٧	٥١,٩٥٠
الموجودات الثابتة										
تكلفة	٢٩٤,٠٥٠	٣٣٦,٩١٢	٣١٧,١٩٥	٤٤٠,٢٣٣	٣١٩,٦٤٨	٥١٣,٠١٧	٤٢٥,١٤٠	٦٢٧,٠٨٨	٤٠٥,٣٢٣	٦٣٨,٧٠٠
يطرح مجموع الاستهلاك	٦٩,٢٧٨	٨١,٧٩٣	٨٠,٩٧٠	٩٧,٥٥٥	٩٣,٣٩٥	١١٦,٤٠٤	١٢٣,٨٦٠	١٤٢,٠١١	١٣٦,٦٩١	١٦٦,٧٩١
صافي الموجودات الثابتة	٢٢٤,٧٧٢	٢٥٥,١١٩	٢٣٦,٢٢٥	٣٤٢,٦٧٨	٢٢٦,٢٥٣	٣٩٦,٦١٤	٣٠١,٢٨٠	٤٨٥,٠٧٧	٢٦٨,٦٣٢	٤٧١,٩٠٩
موجودات أخرى										
أعمال تحت التنفيذ وأخرى	٢١,٨٤٧	٢٢,٩٠٦	١٠,٦٥٧	١٥,٠٠٧	٧,٤٣١	٨,٩١٠	٣,٧٢٩	٤,١٩١	٥,١٥٠	٥,٣٢٦
قروض طويلة الأجل	٦,٨١٦	٧,٢٨٦	٥,٤٤٢	٧,٠٤١	٤,٦١٢	٥,٤٢٩	٤,١٩٣	٤,٥٥٣	٣,٤٤٢	٣,٥٩٤
صافي الاستثمارات	٣,٨٣٣	٣,٨٣٣	٣,٧٥٤	٣,٧٥٤	٣,٧٥٤	٣,٧٥٤	٣,٧٥٤	٣,٧٥٤	٣,٨٨٣	٣,٨٨٣
مجموع الموجودات الأخرى	٣٢,٤٩٦	٣٤,٠٢٦	١٩,٨٥٣	٢٥,٨٠١	٢٥,٨٠١	١٨,٠٩٣	١١,٦٧٦	١٢,٤٩٨	١٢,٤٧٥	١٢,٨٠٤
مجموع الموجودات	٢٩٢,٢٢٤	٣٢٥,٣٧٠	٢٩٤,١٩٨	٤١١,٧٨١	٤١١,٧٨١	٤٧٠,٤٢٠	٣٦١,٢١٦	٥٤٧,٦٧٩	٣٣٢,١٥٤	٥٣٦,٦٦٣
حقوق الملكية والمطلوبات :										
حقوق الملكية	٩٦,٠١٢	١٢٧,٧٤٢	٧٩,٢٦٢	١٩٢,١٧١	١٩٢,١٧١	٢٣٨,٠٢٨	٥٩,٠٧٣	٢٤٣,٧٨٩	٦٧,٩٥٠	٢٧١,٥٩٠
تمليك	١٧,٢٩٣	١٨,٦٤٨	١٧,١٠٨	٢١,٥٤٠	٢١,٥٤٠	٢٣,٠٦٠	٢٠,٩٨٧	٢٢,٦٦٣	٢٠,٨٤٠	٢١,٦٧٤
مخصص تعويض لهيئة الخدمة	٩٤٧	١,٠٠٨	٩٢٩	١,١٧١	١,١٧١	١,٠٣٨	٨٥٦	٩٢٧	٩٠٦	٩٤١
مطلوبات متداولة	٥٣,٨٥٠	٥٣,٨٥٠	٧١,٧٥٦	٧١,٧٥٦	٧١,٧٥٦	٨٥,٩٨٦	٨٤,٠٢٠	٨٤,٠٢٠	٨٩,٢٣٢	٨٩,٢٣٢
قروض طويلة الأجل أجنبية	١٠٣,١٩١	١٠٣,١٩١	١٢٥,١٤٣	١٢٥,١٤٣	١٢٥,١٤٣	١٢٢,٣٠٨	١٩٦,٢٨٠	١٩٦,٢٨٠	١٥٣,٢٢٦	١٥٣,٢٢٦
قروض طويلة الأجل	٢,٩٣١	٢٠,٩٣١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات	٢٩٢,٢٢٤	٣٢٥,٣٧٠	٢٩٤,١٩٨	٤١١,٧٨١	٢٩٤,٢٨٨	٤٧٠,٤٢٠	٣٦١,٢١٦	٥٤٧,٦٧٩	٣٣٢,١٥٤	٥٣٦,٦٦٣

جدول رقم (٣) : قائمة الدخل – تاريخية ومعدلة – كما في ١٢/٣١

التفاصيل	١٩٨٨		١٩٨٩		١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢	
الإيردات	تاريخية	معدلة	تاريخية	معدلة	تاريخية	معدلة	تاريخية	معدلة	تاريخية	معدلة
مبيعات الطاقة	٤٥,٥٨٩	٥٦,٣٣٦	٥٦,٠٩٨	٦٢,٤٩٧	٦٢,٤٥٤	٦٧,١١٩	٧٠,٨١٠	٧٣,٥٩٠	٨٦,١٦٠	٨٧,٨٤٣
ايرادات أخرى	١,٤٧٣	١,٥٢٠	١,٦٦٦	١,٨٥٦	٢,٦٩٢	٢,٨٩٣	٢,٢٨٨	٢,٣٧٨	٣,٠٨٢	٣,١٤٢
المجموع	٥٦,٠٦٢	٥٧,٨٥٦	٥٧,٧٦٤	٦٤,٣٥٣	٦٥,١٤٦	٧٠,٠١٢	٧٣,٠٩٨	٧٥,٩٦٨	٨٩,٢٤٢	٩٠,٩٨٦
النفقات :										
مصروفات تشغيل عدا الاستهلاك	٣٥,٧٤٨	٣٦,٨٩٢	٣٢,١٤٠	٣٥,٨٠٦	٣٨,٨٨٨	٤١,٧٩٢	٤٥,٠٢٤	٤٦,٧٩٢	٥٦,٣٩٥	٥٧,٤٩٧
الإستهلاكات	١٠,٨٥٧	١٢,٤٤٢	١١,٣٥٧	١٥,٧٦٢	١١,٧٤٤	١٨,٨٤٨	١٧,٣٦١	٢٥,٦٠٨	١٥,٧٢٥	٢٤,٧٧٩
فوائد القروض	١١,١٧٨	١١,٥٣٦	١٤,٧٨٧	١٦,٤٧٤	١٦,٢٤١	١٧,٤٥٤	١٤,٧٦١	١٥,٣٤٠	١٣,٣١٣	١٣,٥٧٣
مصاريف أخرى	١٨٦	١٩٢	٠	٠	٣٤٥	٣٧١	٤٣	٤٥	٧٤	٧٥
فرق أسعار عملة	١,٧٨٢	١,٧٨٢	١٨,٠٩٦	١٨,٠٩٦	١٢,٢٧٠	١٢,٢٧٠	٥,٣٦٥	٥,٣٦٥	١,٨٩٥	١,٨٩٥
مجموع النفقات	٥٩,٧٥١	٦٢,٨٤٢	٧٦,٣٨٠	٨٦,١٣٨	٧٩٤٨٨	٩٠,٧٣٦	٨٢,٥٥٤	٩٣,١٤٩	٨٧,٤٠٢	٩٧,٨٢٠
صافي الربح من العمليات	– ٣,٦٨٩	– ٤,٩٨٥	– ١٨,٦١٦	– ٢١,٧٨٥	– ١٤,٣٤٢	– ٢٠,٧٢٤	– ٩,٤٥٦	– ١٧,١٨٢	١,٨٤٠	– ٦,٨٣٤
أرباح (خسائر) حيازة الموجودات المتداولة	٠	٩٦٤	٠	١٠,٢٦٠	٠	٩,٤٧٤	٠	٤,٦١٢	٠	٢,٤٧٨
أرباح الإقتراض طويل الأجل	٠	٨,١٧٦	٠	٣٢,٠٨٠	٠	١٩,٩٩١	٠	١٢,٥٠٧	٠	٦,٧٧٩
أرباح (خسائر) الموجودات الأخرى	٠	– ١,٧٨٠	٠	– ٦,٩٢٦	٠	– ٢,٩٠٢	٠	– ١,١٢٩	٠	– ٤٨١
مجموع أرباح (خسائر) تغيير الأسعار		٧,٣٦٠		٣٥,٤١٤		٢٦,٥٦٣		١٥,٩٨٩		٨,٧٧٦
صافي الربح والخسارة النهائي	– ٣,٦٨٩	٢,٣٧٥	– ١٨,٦١٦	١٣,٦٢٨	– ١٤,٣٤٢	٥,٨٣٩	– ٩,٤٥٦	– ١,١٩٢	١,٨٤٠	١,٩٤٢

جدول رقم (٤) : النسب المئوية للآثار الناتجة عن تغيير الأسعار

	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
١ – صافي الربح المعدل إلى صافى الربح التاريخى	– ٠,٦٤	– ٠,٧٣	– ٠,٤١	٠,١٣	١,٠٦
٢ – نسبة صافى الربح من العمليات إلى صافى الربح التاريخى	١,٣٥	١,١٧	١,٤٤	١,٨٧	– ٣,٧١
٣ – نسبة التعديل فى الاستهلاك إلى صافى الربح التاريخى	– ٠,٤٣	– ٠,٢٤	– ٠,٥٠	– ٠,٨٧	٤,٩٢
٤ – نسبة التعديل فى تكلفة المبيعات إلى صافى الربح التاريخى	– ٠,٤٧	– ٠,٣٤	– ٠,٣٣	– ٠,٢٩	٠,٩١
٥ – نسبة خسائر حيازة صافى النقدية إلى صافى الربح التاريخى	– ٢,٠٠	– ١,٩٠	– ١,٨٥	– ١,٦٩	٤,٧٧
٦ – نسبة الاستهلاك المعدل إلى الاستهلاك التاريخى	١,١٥	١,٣٩	١,٦٠	١,٤٨	١,٥٨
٧ – نسبة إجمالى الأصول المعدلة إلى إجمالى الأصول التاريخية	١,١١	١,٤٠	١,٦٠	١,٥٢	١,٦٢
٨ – نسبة حقوق المساهمين المعدلة إلى حقوق المساهمين التاريخية	١,٣٣	٢,٤٢	٣,٦٦	٤,١٣	٤,٠٠
٩ – معدل العائد على إجمالى الأصول التاريخية	– ٠,٠١	– ٠,٠٦	– ٠,٠٥	– ٠,٠٣	٠,٠١
١٠ – معدل العائد على إجمالى الأصول المعدلة	,٠١	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠
١١ – معدل العائد على حقوق الملكية التاريخية	– ٠,٠٤	– ٠,٢٣	– ٠,٢٢	– ٠,١٦	٠,٠٣
١٢ – معدل العائد على حقوق الملكية المعدلة	٠,٠٢	٠,٠٧	٠,٠٢	٠,٠٠	٠,٠١
١٣ – نسبة القروض طويلة المدى إلى مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٠,٤٢	٠,٤٣	٠,٤٢	٠,٥٤	٠,٤٦

المصـــادر

(١) محجوب ، محمود السيد – المحاسبة فى ظل التضخم – البحث السابع من بحوث التضخم فى العالم العربى – تحرير د. رمزى زكى – دار الشباب للنشر – قبرص ١٩٨٦.

(٢) العادلى ، يوسف عوض – العظمة – محمد أحمد – التضخم وأثره على البيانات المالية المنشورة للشركات الكويتية المساهمة ، إصدار خاص من مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية – الكويت ١٩٨٠.

(٣) شركس ، محمود وجدى – محاسبة التضخم : النماذج والتطبيق العلمى مع نموذج عربى مقترح – ص (٧ – ٣١) – مجلة المال والصناعة – عدد ٤ لعام ١٩٨٣.

(٤) آل هاشم ، د. ضياء داود – المحاسبة وتغيير القوة الشرائية للنقود – مجلة المحاسب القانونى العربى – العدد ٤٤ ، أيلول ١٩٨٩ – ص (٨ – ١٧).

(٥) عبد الله ، خالد أمين – محاسبة التضخم بين المعارضة والتأييد – مجلة المحاسب القانونى العربى – العدد ٤١ ، حزيران ١٩٨٩ – ص (٣٠ – ٣٤).

(٦) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٠ – صادر عن الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى – صندوق النقد العربى.. إلخ.

(٧) العيسى ، ياسين أحمد – أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها فى التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة فى الأردن للمستثمرين فى سوق عمان المالية – مجلة مؤته للبحوث والدراسات المجلد السادس – العدد الثانى – ص (٣٨٥ – ٤١٥) ١٩٩١.

(٨) العانى ، حارس كريم – آفاق فى محاسبة الإندثار تحت ظل الارتفاع فى المستوى العام للأسعار ، ورقة قدمت فى المؤتمر العلمى التاسع للمعايير المحاسبية وأولوية التدقيق الذى عقده الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب – عمان ١-١٩٩٢/٧/٢.

(٩) حسنين ، عمر السيد ، تطور الفكر المحاسبى – دار الجامعات المصرية – القاهرة ١٩٨٥.

(١٠) مطر ، محمد – البعد الإعلامى لمفهوم موائمة البيانات المحاسبية لاتخاذ القرارات – مجلة المحاسب – نقابة المحاسبين العراقيين – العدد الثانى ، السنة الثامنة عشرة – كانون الثانى (يناير) ١٩٨٧ – ص (١٦-٥٨).

(١٠) International Monetary Fund 1991 International Financial Statistics Yearbook, Newyork, USA.

(١١) البنك المركزى الأردنى – التقرير السنوى السابع والعشرون ١٩٩٠ – إصدار دائرة الأبحاث والدراسات.

(١٢) مطر ، محمد – تقييم مستوى الإفصاح الفعلى فى القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية فى ضوء قواعد الافصاح المنصوص عليها فى أصول المحاسبة الدولية – مجلة الدراست – الجامعة الأردنية – المجلد العشرون – العدد الثانى نيسان ١٩٩٣ – ص (١١٦ – ١٦٩).

(١٣) عثمان أحمد سامى – المعلومات المحاسبية معدلة بتغيير الأسعار – فاعلية استخدامها فى هدف المجلات الإدارية – المبحث الخامس فى كتاب بحوث فى التكاليف المحاسبية الإدارية – مكتبة عين شمس ١٩٨٨،

(١٤) ضيف ، خيرت وشحاته ، أحمد بسيونى – فى تطور الفكر المحاسبى – دار النهـضة العربية – بيروت ١٩٨٨.

(١٥) مطر ، محمد – المحاسبة المالية – الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والافصاح والتحليل – دار حنين – عمان ١٩٩٣.

(16) BAZELY, NIKOLI. AND GROVE, FINANCIAL ACCOUNTING, CONCEPT & USES. KENT PUBLISHING CO. 2ND ED. 1991

(17) WOLKH, FRANCIS, & TEARNY M., ACCOUNTING, CONCEPTUAL AND INSTITUTIONAL APPROACH, 3RD, ED SOUTH WESTERN PUBLISHING CO. CINCINATI, USA 1992.

(18) EDWARDS, EDGAR " DEPRECIATION POLICY UNDER CHANGING PRICE LEVELS " THE ACCOUNTING REVIEW APRIL 1954, PP. 267 - 280.

(19) EDWARD, EDGAR, AND PHILIP BELL THE THEORY AND MEASUREMENT OF BUSINESS INCOME, UNIVERSITY OF CALIFORNIA PRESS 1954.

(20) HENDERIKSEN, ELDEN, ACCOUNTING THEORY 4 TH. ED. 1982, RICHARD D. IRWIN.

(21) REVSINE, LAWRENCE REPLACEMENT COST ACCOUNTING 1973, PRENTICE - HALL.

(22) CHAMBERS, RAYMOND J., ACCOUNTING, EVALUATION AND ECONOMIC BEHAVIOR, 1966, PRENTICE - HALL.

(23) REVSINE LAWRENCE, AND JERRY WEYGANDT " ACCOUNTING FOR INFLATION : THE CONTROVERSY " JOURNAL OF ACCOUNTANCY (OCT. 1974) PP. 72-78.

(24) MOONITZ, MAURICE, CHANGING PRICES AND FINANCIAL REPORTING, 1974, STIPES PUBLISHING CO.,

(25) BRADFORD, WILLIAM " PRICE - LEVEL RESTATED ACCOUNTING AND THE MEASUREMENT OF INFLATION GAINS AND LOSSES " THE ACCOUNTING REVIEW, (APRIL 1974) PP. 296 - 305.

(26) VANCIL RICHARD " INFLATION ACCOUNTING THE GREAT CONTROVERSY " HARVARD BUSINESS REVIEW (MARCH - APRIL 1976) PP. 58-67.

(27) McGee, ROBERT W. ACCOUNTING FOR INFLATION, STATING A TRUE FINANCIAL POSITION, PRENTICE - HALL INC., USA, 1981.

(28) KAM, VEMON, ACCOUNTING THEORY, 2ND ED. 1990, JOHN WILEY & SONS NEW YORK.